الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/44/157
S/20498
2 March 1989
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البندان ٣٧ و ٣٩ من القائمة الاولية*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩
وموجهة الى الامين العام من الممثل
الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الصادر في القاهرة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ عن وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إ. شيفاردنادزه .

وأرجو منكم التكرم بتعميم هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البندين ٣٧ و ٣٩ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أ. بيلونوغوف

* A/44/50 .

مرفق

البيان الصادر في القاهرة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩
عن وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الشرق الأوسط : فرصة للتوصل الى حل توفيقي تاريخي

رؤية القيادة السوفياتية للسياق العام
للنزاع في الشرق الأوسط ولوسيلة تسويته

أرى من الضروري أن نبادر الى الاتفاق على أننا لا دراية لنا بالوصفات السحرية ، ولا نسعى الى تصور كيفيتها ، كما أننا لا نقدم وصفات لحل جميع المشاكل .

فنحن ندرك أن للنزاع الممتد منذ عشرات السنوات ، والذي أسفر عن نشوب خمس حروب ضروس ، جذورا ضاربة وجوانب شديدة التعقيد .

ولكن ما نتيجة ذلك ؟ ، هل هي الاستنتاج القائل بأن هذا النزاع غير قابل للتسوية ؟ أو أنه لا يمكن حسمه بالوسائل التي استخدمت حتى الآن ؟

وقبل الإجابة على ذلك ، يتعين توضيح جوهر المشكلة الواجب حلها . فلو خلصناها من الشوائب ، والأفكار المشوهة ، والمشاعر المفرطة ، لتمثلت في إمكانية إعاشة شعبين على أرض وطن تاريخي مشترك ، وتطبيق مبادئ القانون الدولي الأساسية فيما يتعلق بعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة .

وكان قد تم التوصل الى حل مبدئي منذ زمن بعيد ، أي في عام ١٩٤٧ في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ (د - ٢) ، الذي أقرت فيه خطة تقسيم فلسطين . وفي ظل حقائق عصرنا هذا ، فإن المهمة تتمثل في أن يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير ، وأن تعاد الى العرب أرضهم السليبة ، وأن يكفل للدولة الاسرائيلية الحق في الوجود الآمن داخل حدود معترف بها .

والعقل لا يقبل فكرة استحالة انجاز هذه المهمة . كما أن هذا العقل ذاته ، الذي مرسته التجارب التاريخية المريرة ، يقول أن كل طرف من أطراف هذا النزاع

يستحيل عليه تحقيق أهدافه بالقوة . واللجوء الى القوة يؤدي ، لا محالة ، الى حروب متتالية متزايدة في دمويتها وتدميرها .

والشرق الأوسط يُعد متحفا لحضارات الماضي . وإن لم يتم التوصل إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي ، فإن الاحداث في المنطقة يمكن أن تتطور تطورا سريعا يحكمه منطق المواجهة العسكرية . والمنطقة يتهددها خطر سباق التسلح الذي يمكن أن يتطور ، إن عاجلا أو آجلا ، الى مواجهة نووية .

وخلاصة القول أنه لا يمكن استبعاد أن يكون مصير اسرائيل وجيرانها أن يسلكوا الدرب الذي شهد نمو التنافس النووي بين الشرق والغرب ؛ وأن يصعدوا درجات سلم التصعيد النووي المعروفة سلفا . وإذا ما حدث ذلك ، فإن علماء الآثار سيعثرون في المستقبل على طبقة جيولوجية أخرى لحضارة بائدة من حضارات الشرق الأوسط .

وعلى أحسن الفروض ، فإن الجانبين سيتوصلان ، في وقت ما ، الى إدراك ضرورة تحقيق تسوية توفيقية ، مع الشروع في تنفيذها ، ولكن في ظروف أشد خطورة وتعقدا من الظروف الراهنة .

والوقت في الشرق الأوسط لا يعمل لصالح السلم ، بل لصالح الحرب . وإبقاء الامر الواقع على حاله لن يؤدي الى الطمأنينة ، بل الى الانفجار ...

وعلى ما يبدو ، فإن الكثير مما تكلم عنه ميخائيل غورباتشوف ، في الخطاب الذي ألقاه في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، إنما ينطبق على الحالة في الشرق الأوسط وعلى مشاكله .

فالاهرام يمكن أن تتلاشى أسرع مما يتلاشى اشتياق الفلسطينيين الى وطنهم . والانتفاضة - التي اتسع نطاقها وحمي أوارها - تؤكد ذلك .

أو يمكن الزعم بأن الشعب الآخر - أي الشعب الاسرائيلي - راض بأن يعرِّض وجوده للخطر ؟

فالعالم يتغير ؛ ولكنه اليوم يتغير بسرعة لم يسبق لها مثيل . كما أنه ، من الناحية السياسية ، يتغير في اتجاه كان بالأمس يبدو قليل الاحتمال .

وانظروا كيف يسهل علينا أن نألف الوقائع الجديدة ؛ وكيف ننظر ، بعين الاعتياد ، الى تدمير القذائف النووية السوفياتية والامريكية على أنه أمر ضروري . وكذلك تجرى بصورة روتينية أعمال التفتيش المتعلقة بالانشطة العسكرية ، والمنفذة في إطار اتفاقات استكهولم ووفقا لمعاهدة ازالة القذائف النووية المتوسطة والاقصر مدى المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وفي عدد كبير من البلدان ، يجري احداث تخفيضات في القوات المسلحة والاسلحة وفي النفقات العسكرية ... والمحادثات المتعلقة بنزع السلاح وتدابير بناء الثقة في الميدان العسكري في أوروبا ... ستعقد بينما تجرى تخفيضات جذرية في القوات المسلحة السوفياتية .

أما في الشرق الأوسط ، وفي أنحاء أخرى من العالم ، فقد درجت الكثرة على الاعتقاد بأن كل شيء يمكن حله بالسلاح .

ولنكن صرحاء : فهناك من الناس من يرى أن الدولتين الكبريين لم يعد يزعجهما حقا عدم تسوية الحالة في الشرق الأوسط . كما يقال إنهما تحققان مكاسب مالية لا بأس بها من توريد الاسلحة إلى المنطقة ، ولا تعبآن كثيرا بما يترتب على ذلك .

وعلى أية حال ، أود أن أقول ، باسم بلدي ، إن الامر ليس كذلك . فالصدمات التي تحدث في الشرق الأوسط تهزنا هزا عنيفا . والشعب السوفياتي يؤلمه بشدة ما يحدث هنا ؛ ذلك أن حالة التوتر السائدة في هذه المنطقة تكلفنا تكلفة فادحة من كافة النواحي ، بما فيها الناحية المادية .

ولقد بزغ الآن الامل في تحسين المناخ الدولي بصورة جذرية بعد أن أُبرمت اتفاقات هامة بشأن تخفيض الاسلحة . وتحتل مكان الصدارة اتفاقات أكبر نطاقا بشأن تقليل المواجهة العسكرية في أوروبا وفي آسيا . وقد أصبح هذا الاتجاه عالميا وحاسما بالنسبة للتنمية في الوقت الحاضر . ومع ذلك ، فإن عملية نزع السلاح التاريخية يمكن أن تتوقف نتيجة لانعدام التقدم في الشرق الأوسط .

بيد أن هناك تقدما ، ولكن في الاتجاه المضاد ، أي تجاه احماء سباق التسلح . وقد بلغ هذا السباق من الحدة ما دفعه إلى خارج حدود المنطقة ... واليوم ، فإن هذه المنطقة ، من حيث حجم النفقات العسكرية المباشرة ، تحتل المركز الثالث في العالم

بعد منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة حلف وارسو . ففي عام ١٩٨٧ ، بلغت هذه النفقات ٥٩ بليون دولار . وقد ترسخ لدى هذين التحالفين العسكريين - السياسيين ادراك خطورة الافراط في التسلح . إلا أن الشرق الاوسط مازال يسوده مفهوم خاطئ مرفوض اليوم في كل مكان ، مؤداه أن منعة الامن في زيادة التسلح .

فقد تم في الشرق الاوسط بناء قدرة عسكرية تجاوزت بكثير وزنه الاقتصادي والديموغرافي الحقيقي في العالم .

ذلك أن وجود ٢٥٠٠٠ دبابة ، وما يزيد عن ٤٠٠٠ طائرة في حالة استعداد عسكري على الجانبين ، وما يقرب من ٥ ملايين رجل تحت السلاح ، يصل عددهم ، بإضافة قوات الاحتياط ، إلى ٧ ملايين ، فضلا عن إنفاق ٦٠٠ بليون دولار طوال هذا العقد على الاستعدادات العسكرية في المنطقة ، كلها أمور لا تدل على أن سباق التسلح قد وضع له حد ، بل تدل على عكس ذلك ... .

وتحصل المنطقة على ٦١ في المائة من صادرات الاسلحة في العالم . أما عن النتائج فهي مروعة . فالحرب الايرانية - العراقية ، التي تسببت في حدوث خسائر لن تعوض في الارواح بلغت مليون نفس ، قد ابتلعت وحدها ٥٠٠ بليون دولار ، أي حوالي نصف قيمة الدين الخارجي المستحق على البلدان النامية . بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر . فقد ظهرت في المنطقة أسلحة أخرى ، مثل القذائف القصيرة المدى والمتوسطة المدى ، التي سنقضي والولايات المتحدة عليها قضاء مبرما . وريثما يتحقق ذلك ، فإن هذه الاسلحة ، الموزوعة في الشرق الاوسط ، تشكل تهديدا بالنسبة للاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا ، وكذلك لمصالح الولايات المتحدة .

لقد أصبح الشرق الاوسط يمثل عقبة كأداء في سبيل موالاة تطوير عملية نزع السلاح وخطرا يتهددها ؛ وهي عملية تعقد عليها غالبية شعوب العالم آمالا كبارا نحو مستقبل أفضل . ولهذا السبب بالذات ، يتعين تدويل الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية في الشرق الاوسط .

وإذا لم يُتبع هذا النهج ، فإن علاقات الشرق الاوسط مع جزء كبير من العالم يمكن أن تتعقد .

وأنا أعلم أن هذا الرأي قد لا يكون مقبولا في المنطقة . ومع ذلك ، فليس من الممكن اغفال أن هذا العامل السياسي قد ظهر اليوم ، وأنه في الغد سينشط . ومن

المشكوك فيه أن يكون من المفيد والملائم أن تقف دول الشرق الاوسط في مواجهة المصالح المشتركة للبشرية .

ومن الممكن أحيانا سماع الحجة القائلة بأن وقف سباق التسلح يستلزم ازالة أسباب النزاع . ويقول آخرون انه ما دام سباق التسلح مستمرا ، فإن النزاع سيظل قائما .

وهذا جدل أكاديمي . ففي رأينا أن هذه العملية يجب أن تكون ذات شقين متوازيين ، أحدهما يستهدف كبح سباق التسلح ، والآخر يستهدف ، في الوقت ذاته ، تحقيق تسوية سلمية تقضي على أسباب النزاع .

وعلى مدى سنوات طوال ، تُليت في جميع المحافل الدولية قوائم طويلة بنزاعات اقليمية ؛ ولوحظ ، مرة بعد أخرى ، انعدام أي تحرك نحو تسويتها .

ولكن ها قد تم التوقيع على اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ، التي لم يعد فيها اليوم جندي سوفياتي واحد .

وها هي الحرب الايرانية ـ العراقية ، التي دامت ثماني سنوات ، قد توقفت . وقد بدأت المحادثات الدبلوماسية بين البلدين ومازالت جارية ، وإن كان ذلك بشق النفس .

وقد أُبرمت اتفاقات بشأن تحقيق تسوية في الجنوب الافريقي ، كما شُرع في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وها قد اقترب موعد الانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا . وقد شرع عدد كبير من الدول في التعاون بهمة على ضمان اقرار السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد .

وفي أمريكا اللاتينية ، يجري حوار مثمر .

وقد وصلت أنباء مطمئنة من الصحراء الغربية ، حيث يبدو أنه قد تم التوصل إلى تحديد آلية سياسية لتسوية النزاع .

وهناك تحركات إيجابية في شبه الجزيرة الكورية .

ومن الممكن أن يقال هذا عن الحالة في قبرص .

ولكن ما الذي يمكن قوله عن الشرق الأوسط ؟ ففي ظل التغير المتزايد الحدة في الأوضاع ، ينبغي ملاحظة أن الخطوات الايجابية التي اتخذت حتى الآن هي من جانب واحد ، هو الفلسطينيون . وهذا بالتأكيد لا يكفي . إذ يتعين على اسرائيل أن تتخذ خطوات مقابلة .

وهل من الممكن أن يكون الشرق الأوسط قد تخلف عن ركب الزمن وانحرف عن الاتجاه العام للسياسة العالمية ؟

ولماذا لا يستفيد أطراف النزاع في الشرق الأوسط من تجارب الآخرين ؟ إذ لعلّ في هذه التجارب عظة وفائدة .

إن تسوية أي نزاع تنطوي على إيجاد حل محدد لمشكلة توازن المصالح . ومع ذلك ، تتجلى في هذا التحديد مبادئ عامة .

وأول هذه المبادئ أن الحوار بين الأطراف يبدأ عن طريق وسطاء تُعقد بمساعدتهم المحادثات . وفي بعض الحالات ، تقوم الأمم المتحدة بدور الوسيط (المثال النموذجي هنا هو حالة ايران والعراق ، وكذلك حالة أفغانستان) ؛ وفي حالات أخرى ، تقوم بذلك الدور مجموعات من الدول (مثل مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الخاص بها ، وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا) ؛ أو دول منفردة .

وثانيها ، أن انسحاب قوات البلد الطرف في النزاع تقابله التزامات سياسية متفق عليها تضمن مصالحه . وهذا النهج متبع في حالات أفغانستان وجنوب افريقيا وكمبوتشيا .

وثالثها هو تطبيق نظام للضمانات . ويقوم بدور ضامني تنفيذ الاتفاقات الدول الكبرى وكذلك الأمم المتحدة ، حيث تفرض رقابة على امتثال الأطراف لأحكام اتفاقات التسوية .

وهذه ليست استنتاجات ، وإنما بنود نافذة في اتفاقات حقيقية بشأن نزاعات حقيقية .

كذلك ، طرأت تغيرات حادة على النزاع في الشرق الأوسط . فلم يحدث من قبل أن تحقق اتفاق دولي واسع النطاق بهذه الدرجة ، لا لصالح تسوية النزاع سلميا فحسب ، بل فيما يتعلق بأسلوب تلك التسوية أيضا .

وقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة وجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - أي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا والصين - عن تأييدهم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . ويقوم الاتحاد الأوروبي بدور نشط في هذا الصدد . والأطراف العربية كافة تعتبر أن هذا المحفل ضروري ، ولا ترى بديلا عن البدء في عملية التسوية .

والذي يعارض هذا الرأي هو اسرائيل وحدها . ولا يمكن لهذا إلا أن يثير الشكوك إزاء ما تصرح به من رغبة في العيش في سلم مع جيرانها .

إلا أن الواقع يبين أن عملية الحوار والمحادثات قد نجحت في التوصل الى صيغة لحل أعوص المشاكل وأعقدها ... وأود التأكيد على أن مسألة الأمن في الشرق الأوسط لا تشغل بال اسرائيل وحدها ، وإنما بال جميع جيرانها أيضا ، وإن كان ذلك بدرجة أقل . لذا ، فإن من المفهوم أن يعرب جميع أطراف التسوية في الشرق الأوسط ، بمن فيهم الفلسطينيون ، عن الرغبة في أن تكون لديهم ضمانات قوية بألا يُشن هجوم ضد أي منهم .

ومن البديهي أن لكل طرف الحق في أن تكون له تصوراته بالنسبة لقوة هذه الضمانات . إلا أننا نرى أن الممارسة الدولية المتبعة ، بما فيها الممارسة المتعلقة بالتسويات الاقليمية ، تيسر صياغة مجموعة الالتزامات وتدابير التحقق ، التي تفي بأكثر الشروط تشددا وتهيئ الثقة اللازمة في ضمانات الأمن .

ومما لا ريب فيه أن الضامنين المقبلين يمكن إلزامهم باتخاذ تدابير محددة في حالة الإخلال بأي اتفاقات مقبلة .

ولعل من السابق لأوانه أن نتحدث عن ذلك الآن . ولكن إذا نظرنا ، من حيث المبدأ ، الى المستقبل ، لوجدنا أن هذه المهام يمكن أن تنجزها بنجاح مراكز اقليمية معنية بالحد من الخطر العسكري .

ونحن لا نرى سببا يبرر عدم استطاعة أطراف التسوية العربية - الاسرائيلية المقبلة القيام بأعمال تفتيش وتحقق موقعية متبادلة ، بما فيها التفتيش العاجل الناجم عن الشك .

وسيهيء هذا أيضا إمكانية تبديد الشكوك التي تعمل حاليا على تفاقم الوضع بشكل خطير ، ولا سيما الشكوك المتعلقة بالانشطة المتصلة بالانتاج المحتمل لأسلحة نووية أو كيميائية .

ومما يساعد على ذلك اتخاذ قرار بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية . وهناك اقتراح قائم في هذا الشأن ، يلزم دفعه قدما .

وقد جرى بالفعل في الشرق الأوسط تطبيق مبدأ إنشاء مناطق مجردة من السلاح بالكامل ، وكذلك مناطق ذات وجود عسكري مخفف على طول الخط الفاصل المؤقت وبمحاذاة الحدود المعترف بها . ومن الممكن أن يكون لتلك المناطق في المستقبل وظيفة هامة فيما يتعلق بالوقاية من الهجمات المفاجئة ، وتسهيل تطبيق نظام التحقق الدولي المتبادل .

وقد توافرت حاليا خبرة لا بأس بها في مجال استخدام آليات التحقق الدولي .

ومن المؤكد أنه يتعذر التعويل على إقامة حوار مثمر دون تعهد الأطراف بالتزامات محددة بعدم قيام أي منها ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، بتشجيع الارهاب أو ارتكاب أي عمل تخريبي ضد طرف آخر بأي صورة من الصور . وينبغي أن تشمل تلك الالتزامات تدابير للتحقق والتعاون تكفل بناء الثقة اللازمة في صدق الوفاء بتلك الالتزامات .

والغرض من حديثي عن عناصر التسوية المحتملة للنزاع العربي - الاسرائيلي هو التدليل على امكان تحقيق توازن بين مصالح الأطراف المتنازعة وتلبية مطالبها المشروعة .

وإذا ما استعرضنا البدائل الممكنة لحل مشكلة ما من مشاكل التسوية ، لوجدنا انها عديدة . وبعبارة أخرى ، فإن هناك كمّا هائلا من اللبنات والعناصر التي يمكن أن نشيد منها ، كما نشاء ، صرح السلم في الشرق الاوسط .

أي أن المسالة تنحصر في الاختيار بين الإبقاء على الوضع الراهن وبين السعي نحو تحقيق تسوية يقبلها الجميع .

إلا أن الإبقاء على الوضع الراهن هو أمر غير ممكن ، سواء بالنسبة للفلسطينيين ، أو للعرب ، أو لاسرائيل نفسها . والواقع أنه لا يوجد بديل عن المصالحة والتسوية . وسرد ذلك لا يقتصر على أسباب عسكرية أو اقتصادية .

فلقد ترسخ في عالم اليوم مفهوم إضفاء الطابع الانساني على العلاقات الدولية ، وترسخت شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة ، كما ترسخت سيادة القانون .

إن احتفاظ اسرائيل بالاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وبالنظام القائم فيها ، الى جانب ما تمارسه السلطات الاسرائيلية من أعمال قمع للحريات السياسية والمدنية للفلسطينيين ، إنما سيؤدي لا محالة الى انعزال اسرائيل عن المجتمع الدولي ، والى فقدانها ما تحظى به من تأييد ، حتى من أصدق أصدقائها . كما أن من الطبيعي أن تثار عندئذ مسالة فرض جزاءات على اسرائيل بوصفها بلدا ينتهك حقوق السكان المدنيين انتهاكا جماعيا .

وعندما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية اقامة دولتها ، اعترفت بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وأدانت الارهاب . ولم يعد لدى اسرائيل أية حجة ، ولو ظاهرة ، لرفض الدخول في حوار مع المنظمة التي يعترف بها المجتمع الدولي بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومن البديهي أن اسرائيل يمكن أن تتمادى في تباهيها برفض إقامة حوار مع الفلسطينيين . ولكن ينبغي لها عندئذ أن تضع في اعتبارها إمكانية رفض عدد هائل من دول العالم الدخول معها في حوار .

والسمة التي ينفرد بها النزاع في الشرق الاوسط تكمن في التعقد غير العادي لتاريخه ، وعدد الاطراف الداخلة فيه ، وتطوراته السياسية العديدة ، وجموده السيكولوجي . وطبيعة النزاع تستدعي أن يكون حسمه شاملا وقائما على حوار متعدد الاطراف ومحادثات على مستويات مختلفة .

وهذا هو سبب وجود قناعة راسخة بضرورة التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط عن طريق جهود دولية جماعية .

ومما يحتاج الى مناقشة مسألة الشكل الذي يجب أن يكون عليه المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، والبنود التي يجب أن ينظر فيها ، وكيفية سير أعماله ، وهوية المشتركين فيه .

وهذه كلها أسئلة مشروعة بالنسبة لكل مشترك من المشتركين المقبلين في ذلك المحفل . ومن البديهي أنه يتعين الرد عليها بردود يقبلها الجميع .

وهذه الردود لا تأتي من تلقاء نفسها . ذلك أنه يتعين مناقشة وإيجاد بدائل توفيقية لها . وهنا تكمن المهمة الاساسية اليوم ...

والمهمة الفائقة الاهمية حاليا تتمثل في الشروع في القيام بأعمال تحضيرية ملموسة لعقد المؤتمر الدولي . ونرى وجوب الاضطلاع بهذه الاعمال في شكل آليات مرنة متعددة الاطراف تكون لها صفة الاختصاص .

وهذا هو سبب اقتراحنا الاضطلاع بهذه الاعمال من خلال مناقشات غير رسمية في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ومن خلال مشاورات غير رسمية فيما بين أعضائه الخمسة الدائمين ، وكذلك من خلال حوار ثنائي ومتعدد الاطراف بين الاطراف المهتمة بتحقيق تسوية ، يقام بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء . وبهذه الطريقة ، يمكن التوصل الى مفهوم محدد تقبله جميع الاطراف بشأن البارامترات الاساسية للمؤتمر الدولي . ومما لا يحتاج الى بيان أن هذه الاعمال يجب أن يوضع لها إطار زمني محدد ، وأن تنجز في غضون فترة تتراوح بين ٦ و ٩ أشهر .

وفضلا عن ذلك ، يتعين ألا يغيب عن الذهن أن الاهتمام في هذه المرحلة منصب على إنشاء آلية لتحقيق التسوية في الشرق الاوسط ، لا على تحديد بارامترات تلك التسوية .

إلا أنه من الضروري العمل ، في هذه المرحلة ، على حسم المسائل الاساسية التي تتمثل ، كما يتبين لنا ، في الصفة السياسية والقانونية للمؤتمر ، واشتراك الفلسطينيين فيه .

أما بالنسبة لسائر الجوانب المتعلقة بذلك المحفل الدولي ، فإن من الافضل أن يُترك أمر النظر فيها للمؤتمر نفسه . فالمهم حاليا هو الشروع في عملية عقد محادثات سلمية ، بحيث لا يُحدد سلفا الشكل الذي يمكن أن تتخذه خلال المؤتمر نفسه بناء على رغبة وموافقة المشتركين فيه ... فالخبرة المكتسبة في حل النزاعات الإقليمية تدفعنا الى الاقتناع بانه يلزم ، في جميع الحالات ، وجود وسطاء يعملون على ضمان عدم فشل الحوار والمحادثات ، وعدم تعطل سير عملية التفاوض .

والمؤتمر الدولي هو ذلك الوسيط الجماعي . إلا أن دوره لن يقتصر على الوساطة . فهذا المؤتمر - الذي سيكون بمثابة شبكة أمان تضمن عدم انهيار المحادثات - سيساعد على حل الكثير من المشاكل الاقليمية .

وليس بدء الحوار والاستمرار فيه بالامر الهين . وهنا تلزم المساعدة من الاطراف .

وقد يُرتأى أن من المستصوب والملائم حاليا إنشاء منصب ممثل خاص للامين العام للامم المتحدة لشؤون الشرق الاوسط ، يُعين فيه شخص ذو حيثية دولية رفيعة . ويمكن أن يعهد اليه بتنفيذ مهمة الإعداد للمؤتمر الدولي في أقرب وقت ممكن .

وإذا ما حظيت مهمته بتأييد الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وسائر الدول الكبرى ، لأمكن توقع النجاح .

... وتشهد المنطقة تهيؤ الظروف الملائمة لإحداث "طفرة" فيما يتعلق بمسالة جعل المؤتمر الدولي إطارا لحوار بشأن تحقيق تسوية في الشرق الاوسط ، تشترك فيه جميع الاطراف .

وقد تبادلنا الآراء بشكل تمهيدي مع سائر الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . وكما فهمنا ، فإنهم سيكونون على استعداد من حيث المبدأ ، للمساعدة في عقد المؤتمر الدولي وللإسهام في الإعداد له وتهيئة الظروف الكفيلة بإنجاحه .

وأود ، في هذا الصدد ، أن أذكر بأنه رغم اختلاف وجهات النظر ، فإن مجلس الأمن قد قام بدور هام في وقف الحرب بين ايران والعراق . وقد أثبت المجلس قدرته على أن يكون مؤثرا ومحافظا على إجماع الآراء . ذلك أننا نرى ونحن نستعيد الماضي القريب ، أن أعضاء مجلس الأمن قد تصرفوا بحكمة بأن ركزوا اهتمامهم على ضمان تنفيذ أول قرار للمجلس بشأن النزاع الايراني - العراقي .

ومما لا شك فيه أن الجميع قد لاحظوا ما طرأ على أنشطة مجلس الأمن في الآونة الأخيرة من تغيرات . إذ أن أعماله الآن تتسم ، ولاريب ، بدرجة أكبر من روح الجماعة والميل نحو الاتفاق .

وأرى أن لدينا من الأسانيد ما يكفي للتكهن بأن مجلس الأمن سيتمكن من وضع توصيات متوازنة بشأن تنظيم المؤتمر الدولي .

كما أود أن أذكّر بأن الأمم المتحدة تقوم منذ البداية بدور رئيسي في شؤون الشرق الأوسط . فالواقع أن كل ما أمكن تحقيقه في هذا الصدد قد تم إنجازه في الأمم المتحدة وبمساعدتها . وليس من قبيل الصدفة ألا يوجد حاليا من يتصور تحقيق تسوية عربية - اسرائيلية غير قائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

فالأمم المتحدة تتحمل ، بموجب ميثاقها ، مسؤولية توطيد دعائم السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون نشوء حالات يمكن أن تهدد السلم .

وقد ساعدت الأمم المتحدة بفعالية على إبرام اتفاقات جنيف بشأن افغانستان .

ومنذ سنوات عدة ، اتخذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . واليوم ، يثبت لنا أنه بدونه كان من غير المحتمل التوصل الى تسوية في الجنوب الافريقي وفتح طريق الاستقلال أمام شعب ناميبيا .

إننا نرى أن أطراف النزاع في الشرق الأوسط يمكنهم الاعتماد على الأمم المتحدة وأن يعهدوا اليها بدور الوسيط . فما من سبب يحول اليوم دون إيلاء مجلس الأمن الثقة والحكم على ما سيتوصل اليه من توصيات .

ولن يؤدي ذلك ، بالنسبة لاحد ، الى ما هو أسوأ من الوضع الراهن . أما إذا أهدرنا ، من جديد ، فرصة سلوك درب التسوية والسلم في الشرق الاوسط ، فسوف يرى الجميع ما هو أسوأ من ذلك .

وينبغي الا تخشى اسرائيل المؤتمر . فأمنها لن يكون غير مهدد فحسب ، بل سيزداد منعة ، شأنه في ذلك شأن أمن سائر دول المنطقة ...

وعلى العموم ، فإن فكرة عقد المؤتمر الدولي ، كما فهمت من مناقشاتي مع السيد أرينز ، لا تحظى حتى الآن باهتمام كبير لدى الاسرائيليين .

بيد أننا نرى أن ذلك المؤتمر سيهيىء الفرصة لتحقيق تسوية تاريخية بين العرب والاسرائيليين .

ونود أن تعلم حكومة اسرائيل أن موافقتها على حضور المؤتمر وعلى إقامة حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية من شأنها أن تساعد بلدينا على اتخاذ خطوة أخرى نحو إعادة إقامة علاقات دبلوماسية كاملة . ومن شأن بدء ذلك المؤتمر أن يكون بمثابة نقطة بداية لاستئناف هذه العلاقات .

إننا إذ ندعو الاخرين الى الانضمام الى ذلك الحوار ، نعتزم اقامة حوار بناء واسع النطاق ، الى أقصى حد ممكن ، مع كافة البلدان .

فالاتحاد السوفياتي يعتزم أن يشجع ويؤيد ، الى أقصى حد ممكن ، أية خطوة إيجابية تستهدف تقليل الخلافات العربية ، وتوحيد كلمة البلدان العربية ، واقامة حوار بناء فيما بينها بشأن تحقيق تسوية في الشرق الاوسط . ونحن نعرب عن تأييدنا ، بوجه خاص ، لفكرة عقد لقاء يضم ممثلين رفيعي المستوى لسوريا ومصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان من أجل التعجيل بعقد المؤتمر الدولي .

ونعرب عن ترحيبنا بتنمية الصلات بين دول الشرق الاوسط والاتحاد الاوروبي وبينها وبين الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد ، فإن الاتحاد السوفياتي يدعو الى تخفيف حدة التنافس بين الدولتين الكبريين . إذ يتعين الكف عن اتباع سياسة الازاحة المتبادلة من المنطقة ، والانتقال الى إقامة تعاون بناء إقراراً للسلم والطمأنينة في الشرق الاوسط .

إن التفكير السياسي الجديد ، الذي نسترشد به في سياستنا الخارجية ، يعلق أهمية قصوى على فكرة التعاون بين الدول ترسيخا للقيم الانسانية المشتركة . وأهمية هذه القيم مرتبطة بالمفاهيم المتعلقة بالمساواة بين الافراد والشعوب والدول ، وحرية الاختيار بالنسبة لكل فرد وشعب .

إن انتهاك حقوق الانسان ، ولاسيما حقوق شعوب بأسرها ، فضلا عن التمييز ، بأي شكل كان ، يُعدان انتقاصا من القيم الانسانية المشتركة . فهذه القيم لا يمكن أن تختلف باختلاف الشعوب والبلدان .

وفي اطار هذا المفهوم وهذا السياق وحدهما ، نتحدث عن أولوية القيم الانسانية المشتركة وسيادة المفاهيم الانسانية المشتركة .

إننا ندعو الى تطهير العلاقات الدولية من "نموذج العدو" . ومما لا ريب فيه أن الامتناع عن احتذاء ذلك النموذج ليس بالامر الهين نفسانيا . وفي سياق تاريخ الشرق الأوسط وواقعه ، فإن طرح المسألة بهذه الطريقة قد يبدو تبسيطا ساذجا . إلا أن هجر "نموذج العدو" لا يعني الصفح عن أفعال وجرائم محددة . إذ أن النهج الذي ينطوي عليه ذلك هو قانوني وليس نفسانيا . والمجتمع لا ينظر الى منتهك القانون على أنه "عدو" . ومن ثم يجب التحول في العلاقات الدولية الى استعمال المصطلحات القانونية . وهذا ليس تحولا شكليا . فالعدو يمثل فئة ذات مدلول واحد . فالواجب هو إما الانتصار عليه أو القضاء عليه أو ، في أحسن الاحوال ، ألا يكون هناك أي تعامل معه .

ومفهوم "العدو" يتناقض مع مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، ومع مبدأ عدم جواز استعمال القوة . ومفهوم "العدو" هو في جميع الحالات مفهوم متبادل وغير موضوعي ...

إن التفكير السياسي الجديد يقوم على ضرورة تطهير العلاقات الحكومية الدولية من النزاعات المذهبية . ولا ينطوي هذا على أية محاولة لدعوة أية جهة الى نبذ معتقداتها وعقائدها وقيمها . وبيت القصيد هو ألا يفرض أحد آراءه على الآخرين .

إن حُكّام وشعوب الشرق الأوسط يدركون مدى خطورة أي شكل من أشكال التعصب وتاليه العقائد المذهبية .

وفي عالم اليوم ، فإن هذه الظواهر محفوفة بخطر إبادة الحضارة . ويمكن للبشرية أن تنجو من ذلك إذا ما اتحدت في ظل المصالح الإنسانية المشتركة ، وناصرت مبدأ حرية الاختيار .

إن التفكير الجديد هو قدرة الدولة والمجتمع على إنتقاد الذات ، والاعتراف بالاخطاء المرتكبة أو الاتجاهات السياسية الخاطئة وإعادة النظر فيها .

والاتحاد السوفياتي ينظر بعين النقد الذاتي الى سياسته الخارجية ؛ وهو على استعداد لسماع وتقبل انتقادات الآخرين . وأنا على ثقة من أن جهودنا الملموسة في الساحة الدولية تؤكد ، بشكل مقنع تماما ، هذا الجانب من التفكير الجديد .

وأرى من الصالح أن تُرسَّخ في الممارسة الدولية نُهج الانتقاد الذاتي والنظرة الواقعية .

إن تاريخ الشرق الاوسط حافل بالخطط والمشاريع الرامية الى تحقيق تسوية . ولم يفلح أي منها حتى الآن في بلوغ هذا الهدف . والآن ، تقرأون وتسمعون أننا أتينا بخطة سوفياتية جديدة لتحقيق تسوية في الشرق الاوسط .

ونحن نقول شيئا مختلفا نوعا ما : فنحن أتينا الى هنا رغبة منا في التوصل الى مثل هذه الخطة ، وذلك بمشاركة جميع بلدان المنطقة والاطراف المعنية كافة ... فالتوصل الى تسوية في الشرق الاوسط هو مسألة رئيسية بالنسبة لنا .

ودعوني أقول بالتحديد ، والحديث هنا عن الخطة ، أنها تستند الى موقف القيادة السوفياتية السياسي ذي الاولوية ، الذي حدده ميخائيل غورباتشوف في الخطاب الذي ألقاه في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، وهو موقف يدعو الى اشتراك البلدان والحكومات في حل المشاكل الاقليمية والدولية .

ومن هذا الموقف تنبع جهودنا الحالية ، التي لا تتجاوز الحدود الجغرافية فحسب ، بل تتسامى أيضا فوق تحاملات الماضي ، التي تحد اليوم ، بشكل خطير ، من الحوار والاتصال . ونحن نرفض ، بصفة خاصة ، أن تكون العقائد عنصرا في العلاقات الدولية .

وهذا لا يعني لفظ المرء لقيمه ، ولا دعوة الآخرين الى التخلي عن قيمهم . بل العكس هو الصحيح . ففي كل مرة يدعونا فيها الداعي الى بذل مسعى من المساعي ، كان بالأمس متعذرا أو مستحيلا ، نتساءل : بإسم ماذا ؟

والجواب في هذه الحالة ، هو باسم السلم في الشرق الأوسط . وهذه هي الإجابة في أعم صورة لها . بيد اننا نقول ، ونحن نجيب بشكل أكثر تحديدا ، إن ذلك من أجل الإعداد للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

... وفي الوقت الحاضر ، فإن المسائل المتعلقة بالإعداد للمؤتمر الدولي هي ابرز المسائل . وفيما عدا استثناءات قليلة جدا ونادرة ، فإن فكرة عقد المؤتمر هي الفكرة السائدة ...

وأملنا أن تنجح مساعينا الحالية والمقبلة في المنطقة في عقد المؤتمر .

وبنفس القدر ، فإننا نعوّل على تحقيق شكل أفضل من التفاهم والتعاون بين الاتحاد السوفياتي ودول الشرق الأوسط .

- - - - -